

العلاقات التجارية مع إيران وسيفيد تفاعلات إيران الدولية.

تبنى نهج فني

وفي وقت سابق وعلى هامش المؤتمر الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وصف وزير الشؤون الاقتصادية والمالية موقف إيران في التعامل مع مجموعة العمل المالي بالإيجابي، داعياً هذه المجموعة لتبني نهج فني بدلاً من النهج السلبي والسياسي في تقييماتها. وأشار خاندوزي إلى عضوية إيران في مجموعة العمل المالي، وقال: وفقاً للتقارير المالية والقضائية للبلاد، هناك إنجازات جيدة وغير مسبوق في ترتيبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البلاد. وأضاف: نتوقع من مجموعة العمل المالي أن تتبنى نهجاً فنياً بدلاً من النهج السياسي في تقييمها؛ مبيناً إن تجربة إيران الاقتصادية في تحديد مسار غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي تجربة ذات معايير أعلى وأفضل من العديد من الدول التي لديها الوضع الطبيعي في تقييم مجموعة العمل المالي.

وكانت وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية الإيرانية، أعلنت، في وقت سابق، أن البت في مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والشفافية الاقتصادية في مجموعة العمل المالي هو قرار سيادي، وقد انخرط في السنوات الأخيرة بالألعاب السياسية للدول الغربية وليس مسألة فنية، وإن إيران لديها آلياتها الخاصة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتتعلق توصيات مجموعة العمل المالي بالخطر الهادف لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والذي يدعو الدول أن تقوم وفقاً للقرارات الأممية بحجز الأموال والممتلكات العائدة للأشخاص من دون تريث. وبهذا، تسجل إيران نجاحاً آخر في كسر طوق الحظر الأميركي والغربي عليها، حيث كانت العراقيل المالية من أكبر العوائق التي تعرقل النشاط التجاري والاقتصادي الإيراني مع باقي دول العالم.



وزير الاقتصاد:
بهذا الإجراء،
سيتم تقليل
مخاطر العلاقات
التجارية مع
إيران وسيفيد
تفاعلات إيران
الدولية

FATF تشطب اسم إيران من تحت البند السابع نجاح إيراني آخر في كسر طوق الحظر

المجموعة. وأكد وزير الشؤون الاقتصادية: إنه بهذا الإجراء، سيتم تقليل مخاطر

الإلكتروني لجميع الدول الأعضاء عن شطب الجمهورية الإسلامية الإيرانية من تحت البند السابع من

وقال خاندوزي: بعد قبول مجموعة العمل المالي للاعتراض القانوني الإيراني، تم الإعلان عبر البريد

الوفاق/وكالات

أعلن رئيس مجموعة العمل المالي FATF رسمياً، قبول طلب وزير المالية الإيراني لشطب اسم إيران من تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، معلناً أنه أبلغ جميع أعضاء الأمم المتحدة والشبكة العالمية لمكافحة غسل الأموال بتعدلات وتغييرات في معاييرها الخاصة بالقرار الأممي رقم ٢٢٣١. وكان وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الإيراني، إحسان خاندوزي، قد أرسل رسالة احتجاجية إلى هذه المجموعة وطلب شطب اسم إيران من تحت البند السابع وبإثبات وثائق مجموعة العمل المالي المتعلقة بالقرار الدولي ٢٢٣١.

وقال خاندوزي في تصريح له يوم الأحد: بعد رسالة الاحتجاج الإيرانية وموافقة مجموعة العمل المالي على طلب إيران إزالة بعض القيود المالية، تم شطب إيران من تحت البند السابع، وتم إرسال ذلك عبر البريد الإلكتروني إلى جميع البلدان. وأوضح وزير الشؤون الاقتصادية حول هذا الإجراء الذي اتخذته مجموعة العمل المالي: المجموعة الخاصة اتخذت نوعين من الإجراءات ضد إيران، أحدهما كان القائمة السوداء، والتي كانت ظالمة وسياسية تماماً وما زالت مستمرة. وأضاف: الإجراء الثاني استند إلى قرارات "العقوبات" ضد إيران، والتي تم تنفيذها على شكل توصيات تعرف بالبند السابع، وتم تقديم توصيات إلى الدول الأعضاء بشأن ممتلكات إيران وأصولها.

وتابع خاندوزي: منذ تشرين الأول/أكتوبر ومع انتهاء فترة القيود الواردة في قرارات مجلس الأمن الدولي، كان من المفترض أن تنتهي أيضاً توصيات مجموعة العمل المالي ضد إيران؛ لكن توصيات هذه المجموعة في تشرين الثاني/نوفمبر أظهرت أنها لا تزال متمسكة بالقيود ضد إيران، لذا فقد قدمنا رسالة احتجاج على ذلك.

أخبار قصيرة

مستثمرون قطريون يشيدون ميناء في بوشهر

أعلن المدير العام للموانئ والملاحة البحرية في محافظة بوشهر أن القطريين سوف يقومون ببناء ميناء جديد في جنوب هذه المحافظة، في معرض إشارته إلى استثمار رجال الأعمال القطريين في بوشهر. وأكد محمد شكيبى نسب، أمس الاثنين، تجاوز نسبة الشحن واخلاء البضائع في موانئ المحافظة إلى ٥٣ مليون طن. وأشار شكيبى نسب إلى تعزيز البنى الأساسية لميناء "دير" لتطوير صادرات السلع من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى قطر، وقال: لقد تم التوصل إلى اتفاق أولي مع الجانب القطري لإنشاء ميناء جديد يقع جنوب محافظة بوشهر. وأضاف: إن أكثر من ٣٧ ألف مليار ريال يتم إنفاقه حالياً في موانئ المحافظة، فيما بلغت نسبة الاستثمار في مجمع موانئ نغين ما قيمته ٢٥ ألفاً و ٦٠٠ مليار ريال.



توليد ٣٠٠ مليون ميغاواط كهرباء عبر المحطات الحرارية

أعلن مساعد الشؤون الاستراتيجية بالشركة التخصصية الكهروحرارية في إيران، توليد ٣٠٠ مليون ميغاواط ساعة كهرباء في الشهور العشرة الأولى من السنة المالية الجارية حتى ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤. وأشار ناصر اسكندري، الأحد، أن الطاقة الكهروحرارية استحوذت على أكثر من ٩٣ بالمائة من حجم توليد الكهرباء في إطار الشبكة العامة للبلاد خلال الفترة المذكورة، ولعبت دوراً هاماً في التوفير المستدام للطاقة وطماننة المستهلكين المحليين. واستردك: إن أكثر من ٨٦ بالمائة من وقود المحطات الكهروحرارية تم توفيره عبر الغاز الطبيعي، و٩ بالمائة منه عبر السولار، و٥ بالمائة فقط بواسطة زيت الوقود.



إلزام الدوائر الحكومية بتأمين ٢٠٪ من استهلاكها من الطاقات المتجددة

أعلن مساعد وزير الطاقة رئيس مؤسسة الطاقات المتجددة في إيران إن القطاع الإداري في البلاد أصبح ملزماً بتأمين ٢٠ بالمائة من حاجتها للطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة بدءاً من العام الإيراني الجديد. وقال محمود كمان في مراسم افتتاح المعرض الدولي الثالث عشر للطاقات المتجددة في طهران: إن مرسوماً صدر بهذا الشأن وسيتم إبلاغه قريباً. وأضاف: إن وزير الطاقة سيصدر قريباً قراراً وزارياً يسمح بتصدير الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة. وتابع: إنه وبدءاً من العام الجديد سيتم إخضاع إنتاج مكيفات الهواء والمصابيح الكهربائية لمعايير خفض مستوى استهلاك الطاقة الكهربائية.

بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية

إنشاء أسواق حدودية مشتركة مع العراق على حدود كرمانشاه



الحدود البرية. كما أشار عباس زادة إلى وجود ١٢ منطقة حدودية مشتركة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق، تقع ٥ منها في محافظة كرمانشاه التي تتبوأ المرتبة الأولى في تصدير السلع بين المحافظات الإيرانية.

الصادرات غير النفطية، إلى الخدمات التي تقدمها جمارك كرمانشاه في ٩ مناطق من المحافظة. وأضاف قائلاً: لقد تم خلال الأشهر التسعة الماضية من العام الإيراني الجاري تصدير ٥ ملايين و ٥٦١ ألف طن من السلع بقيمة مليارين و ٢٦٢ مليون دولار من جمارك كرمانشاه.

وأكد عباس زادة أن هذه المحافظة تتبوأ المرتبة الرابعة في تصدير السلع غير النفطية على مستوى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، موضحاً أن ١٠٪ من تجارة إيران تتم من جمارك هذه المحافظة. واستطرد قائلاً: إن هذه الجمارك تتبوأ المرتبة الخامسة في حجم التبادل التجاري على المستوى الوطني من حيث الوزن، وأن نسبة ٤٠٪ من صادرات إيران تتم عبر

المدن الصناعية الحدودية هي أن تكون في قلب مناطق التجارة الحرة الصناعية. واعتبر إنشاء العديد من المصانع، واستكمال سلاسل القيمة، والاستثمارات المشتركة، وتنمية الصادرات، من بين مزاي إنشاء هذه المدن الصناعية المشتركة.

١٠٪ من تجارة البلاد تتم عبر كرمانشاه

من جانبه، أعلن المشرف على جمارك محافظة كرمانشاه أن ١٠٪ من تجارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتم عبر هذه الجمارك، مشيراً إلى نشاط ٥ مناطق حدودية رسمية في هذه المحافظة. وأشار علي أصغر عباس زادة، الذي كان يتحدث للجنة العمل وإزالة العراقيل التي تعترض الإنتاج ولجنة

محطتي بروجان وخسروي، هنالك خطة شاملة على جدول الأعمال، ويمكن رؤية توسيع جسر بروجان الحدودي، الذي كان مطلباً منذ عدة سنوات، في هذا المشروع الشامل. وتابع: خلال الأشهر التسعة الماضية من العام الحالي (بداً في ٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣)، تمت الصادرات من حيث الزنة بنسبة ٣٧٪ في بروجان وأكثر من ٢٠٪ في خسروي، وقد شهدنا نمواً جيداً من حيث القيمة أيضاً.

مدن صناعية مشتركة

وبشأن بناء مدن صناعية مشتركة مع العراق في عدة محافظات من بينها كرمانشاه، قال كوشش تبار: بناء هذه المدن لا يزال هدف الحكومة وتتم متابعة الإجراءات القانونية والضرورية، وأفضل وضع لهذه

مشروع نقل المياه من بحر عمان إلى زاهدان يتقدم ٢٣٪

أفادت وسائل إعلام إيرانية بأن نسبة التقدم في مشروع المرحلة الأولى لخط نقل المياه من بحر عمان إلى زاهدان بلغت ٢٣٪. وأفادت منظمة تطوير وتحديث المناخ والصناعات المعدنية الإيرانية والمشرفة على هذا المشروع، أنه بهدف توفير المياه للشرب وللشركات الصناعية في سيستان وبلوشستان يتم تنفيذ المرحلة الأولى لنقل المياه إلى زاهدان بتوجيه من وزارة الصناعة وبدأت عمليات إنشاء خطوط نقل المياه من بحر عمان إلى زاهدان ومشهد (المرشقة) في عام ٢٠٢١. ويبلغ طول مسار نقل المياه في المرحلة الأولى ٥٥٣ كيلومتراً وحجم المياه المنقولة ١٠٠

مليون متر مكعب يومياً. ووصلت نسبة التقدم الإجمالية في مشروع نقل المياه من بحر عمان إلى مشهد بطول ١٣٤٠ كم إلى ١٣٪. وسيؤدي تنفيذ المشروع الوطني لإمداد المياه من بحر عمان إلى الوصول إلى موارد مائية مستدامة وإحداث تحول اقتصادي في المحافظات الواقعة على طول خط النقل في شرق البلاد، ناهيك عن أنه سيساهم في نمو الصناعات التعدينية التي تعد بديلاً للنفط وخلق فرص عمل والاستفادة من القدرات المحلية واستقرار السكان الذين يعيشون في المناطق الشرقية من البلاد وحل الاحتياجات المائية للصناعات والمناجم.

إيران تصدر أكثر من ٢/٣ مليون دولار من الكافيار

أفاد رئيس منظمة الثروة السمكية بتصدير "اللؤلؤ الأسود" إلى دول المنطقة والعالم، بما في ذلك أوروبا. وكشف موقع "حيات"، نقلاً عن إحصاءات الجمارك الإيرانية، أن قيمة النقد الأجنبي لصادرات الكافيار خلال الأشهر التسعة الماضية بلغت مليوناً و ٥٧٤ ألفاً و ٢٦٧ دولاراً، وكان نصيب الكافيار منها مليونين و ٣٧١ ألفاً و ٢٨ دولاراً بوزن ٣/٥٧٢ كغم، و ٩/٥٣٨ دولاراً تتعلق ببديل الكافيار بوزن ٨٠٠ كغم. وحول معدل إنتاج الحيوانات المائية في الفترة المذكور، قال حسيني: بلغ الإنتاج المائي في هذه الفترة ٤٦٩ ألف طن، وهو ما يمثل ارتفاعاً بسيطاً مقارنة بعام ٢٠٢٢ البالغ ٤٥٠ ألف طن.

وفي حديث لحيات حول صادرات الكافيار، قال حسين حسيني، نائب وزير الجهاد الزراعي ورئيس منظمة الثروة السمكية: صدرت إيران في الأشهر التسعة تلك ما مجموعه ١٢٤ كيلوغراماً من الكافيار إلى الإمارات، و ٤١٣ كيلوغراماً إلى بلجيكا، و ٢١٦ كيلوغراماً إلى ألمانيا، و ٢٠٣ كيلوغراماً إلى اليابان، و ١٩٠ كيلوغراماً